# حماية الصناعة الوطنية في ظل الاقتصاد الحر وفتح الاستيراد

## مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية

**ملخص النقاش الرابع في مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية[1]:**

**قام فريق الاشراف في مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية بتلخيص النقاشات التي قدمها أعضاء المجموعة وترتيبها بطريقة جديدة بسبب توسع النقاش وتم تبويب الآراء ضمن ثلاث مجموعات بحيث تقدم لصانع القرار لمحة عن كواليس الآراء في الوسط الاقتصادي وسيتم التوسع لاحقاً في نقاش هذا الملف وبشكل تفاعلي مع التطورات الاقتصادية والسياسية في البلد وقرارات الحكومة بخصوص متطلبات حماية الصناعة السورية[2].**

يشهد الاقتصاد السوري في الآونة الأخيرة تحولاً ملحوظًا نحو تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي، تجلى ذلك بوضوح في قرار الحكومة السورية بفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون قيود واضحة. هذا التوجه، الذي تم تنفيذه بسرعة فائقة وغير متدرجة، يمثل نقلة نوعية في السياسة الاقتصادية للبلاد، حيث تشير المداخلات إلى أن هذا الفتح لم يكن تدريجيًا أو مخططًا له بشكل واضح، بل تم بشكل مفاجئ وسريع. هذا التحول السريع، الذي وصفه البعض بأنه "اقتصاد بسطات ومهربات" بدلاً من "سوق مفتوح" منظم، يشير إلى غياب التدابير التحضيرية أو الإطار الاستراتيجي الواضح لإدارة الانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا. إن مثل هذا التحول المفاجئ، دون إصلاحات تنظيمية أو مالية أو بنية تحتية مصاحبة، من المرجح أن يخلق صدمات اقتصادية كبيرة بدلاً من تعزيز المنافسة الصحية أو النمو، مما يعكس نهجًا تفاعليًا بدلاً من الاستباقي في صنع السياسات. هذا التحرير السريع وغير المخطط له قد يقوض الأهداف الأساسية للاقتصاد المفتوح من خلال تعزيز عدم الاستقرار والأسواق غير الرسمية، وتوليد تصور بعدم اتساق السياسات، مما يثبط الاستثمار المشروع.

لقد كان للتأثيرات الأولية لهذا التوجه على الصناعة المحلية المتعثرة تداعيات سلبية فورية ومباشرة. تجمع آراء الصناعيين على أن هذا التوجه قد أثر سلبًا بشكل مباشر وفوري على الصناعة المحلية، حيث أدى إلى

---

[1] مجموعة أخبار الاقتصاد السوري الحوارية هي مجموعة تفاعلية حوارية على درجة من المسؤولية من خلال حواراتها وأعضائها المنتمين الى الفعاليات الاقتصادية السورية ومن اتحادات وغرف ومنظمات رجال أعمال نخبة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين والسادة العاملين في الإدارة الحكومية في العديد من مفاصل الدولة.

2 الملف إعداد الأستاذ اياد أنيس محمد - مراجعة الدكتور هشام خياط والدكتور فادي عياش.

انخفاض حاد في المبيعات، متجاوزاً ٥٠٪ ووصل إلى ٧٠٪ في بعض المصانع. تفاقمت مشكلة ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي بسبب تفوق المنتج الأجنبي من حيث التكنولوجيا والطاقات الإنتاجية الهائلة وشبكات التوزيع العالمية واقتصاديات الحجم الكبير. أدت هذه المنافسة غير المتكافئة إلى اضطرار الصناعيين لتخفيض العمالة، مما ساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة. هذا التدهور السريع في الصناعة المحلية يشير إلى ضعفها العميق في مواجهة المنافسة الخارجية، مما يوحي بأنها كانت بالفعل في حالة هشة، تفاقمت على الأرجح بسبب سنوات الصراع والعقوبات. إن التدهور السريع يعني أن نقاط الضعف الهيكلية القائمة ( التكاليف المرتفعة، التكنولوجيا القديمة، محدودية الوصول إلى الأسواق، نقص التمويل ) لم تعالج بشكل كافٍ قبل أو بالتزامن مع التحرير. وبالتالي، عملت السياسة كصدمة بدلاً من محفز للنمو. إن ردود الفعل السلبية الفورية من القطاع الصناعي تؤكد على عدم التوافق الحاسم بين توجه الحكومة في سياستها وبين القدرة الفعلية وجاهزية القاعدة الصناعية المحلية. وهذا يثير تساؤلات حول تسلسل الإصلاحات والحاجة إلى آليات دعم موجهة.

## منهجية العرض

**تجميع المداخلات من الأعضاء والتي بلغت ١٠٣ مداخلة من مجموعة نقاش مهنية.**

- المحتوى الأساسي: محاور الحوار الاقتصادي
  - المحور الأول: المعارضون لسياسة الاستيراد الحر
  - المحور الثاني: المؤيدون لسياسة الاستيراد الحر
  - المحور الثالث: الحالة الوسطية والمقترحون لسياسات توفيقية
- جدول المقارنة والتحليل.
- الخاتمة والاستنتاجات.

## المحتوى الأساسي: محاور الحوار الاقتصادي

### المحور الأول: المعارضون لسياسة الاستيراد الحر (أسباب الرفض والمخاوف)

يرى هذا التيار أن فتح الاستيراد دون قيود يمثل تهديداً وجودياً للصناعة الوطنية، التي تعاني أصلاً من ضعف القدرة التنافسية وتكاليف الإنتاج المرتفعة. يدعون إلى إجراءات حمائية قوية، بما في ذلك منع

الاستيراد أو فرض رسوم جمركية عالية جداً، ويرون أن الوقت ليس في صالح الصناعة المحلية التي "تحتضر".

**مداخلات المشاركين وأسباب رفضهم (بعد التجميع والتلخيص):**

- **الصناعي يحي الأغا**: يطالب بالمعاملة بالمثل تجارياً، مشيراً إلى منع تصدير البضائع السورية إلى الأردن ومصر بينما تدخل بضائعهما بجمارك رمزية، ويدعو لقرارات جريئة لحماية الصناعة التي توظف مئات العمال.
- **الصناعي مهند الخجا**: يرى أنّ الصناعة المحلية في طريقها إلى الانهيار إذا استمرَّ العمل بمبدأ التجارة الحرة دون تحضيرات. يوضح أن التجارة الحرة بحاجة إلى معدّلات بطالة منخفضة وأجور مرتفعة وقدرة شرائية كبيرة، وهي غير متوفرة في سوريا الخارجة من حرب ١٤ عاماً. يشرح أنّ المبيعات تراجعت أكثر من ٥٠٪ ووصلت إلى ٧٠٪ في بعض المصانع نتيجة تعطش المستهلك للمنتج الأجنبي وربحية التاجر منه (أكثر من ٤٠٪)، وتفوّق المنتج الأجنبي تكنولوجياً وتسويقياً. يستشهد بدولٍ اتبعت سياسات "إحلال محل الواردات" مثل الجزائر ومصر والمغرب، وأن الأردن تمنع استيراد المنتجات السورية نهائياً لحماية صناعتها، بينما سوريا تستورد بضائعهم بجمرك منخفض. يحذّر من أنّ الصناعة "تحتضر" ويطالب بإجراءات فورية (رفع جمركي أو حظر تام)، وإلاّ فإنّ المصانع ستتوقّف عاجلاً.
- **الصناعي عبد القادر الأشقر**: يعبر عن إحباطه من عدم تحسن ملف الصناعة رغم التطورات الإيجابية، ويتمنى أن يكون صوت الصناعي مسموعاً كعمود أساسي للاقتصاد.
- **الاستشاري إياد محمد**: يؤكد أن انخفاض أسعار السلع الأجنبية، خصوصاً الغذائية، سيؤثر بشكل حاد على الصناعة السورية. يستشهد بمنتجات الشوكولاتة العالمية التي تُباع بأسعار رخيصة جداً، ما يدفع المستهلك لتفضيلها على المنتج المحلي.
- **الصناعي أحمد النحاس**: يعبر عن يأس الصناعيين وتوقعه توقف المصانع قريباً، مشيراً إلى استيلاء المستوردين على السوق وتحول المنتج الوطني إلى "العدو الأول" لنقاط البيع بسبب ربحية

المستورد العالية وغياب الرقابة، ويطالب برفع الجمارك لتصبح أسعار المستورد أربعة أضعاف المنتج الوطني.

- **الصناعي عاطف طيفور**: يصف الوضع الحالي بـ"اقتصاد بسطات ومهربات"، محذراً من جفاف الأسواق بسبب فتح الاستيراد مع حبس السيولة، ويطالب بشفافية البيانات ومواجهة التحديات كالكهرباء والتهريب.
- **الصناعي محمد أبو زيد**: يؤكد أن حماية المنتج الوطني ضرورية للأمن الاقتصادي، ويدعو لمنع الاستيراد من دول لا تربطنا بها مصالح مشتركة وتشديد الرقابة الجمركية.
- **الصناعي وضاح الخضر**: يؤكد أن الصناعة في خطر وأن النداءات لا تجد استجابة.
- **الصناعي فريز حلواني**: يشير إلى منافسة الحلاوة والطحينة المستوردة غير المراقبة التي تسبب كساد البضائع المحلية.
- **الخبير بشير البوشي**: يطالب بحماية المنتج السوري من المنتجات المقلدة، مثل بيبسي المزيف، عبر حملة توعية وطنية.
- **الخبير المالي عامر الياس شهدا**: ينتقد جودة المستورد وسوية المواصفات السورية، مشيراً إلى تفاوت جودة المنتج السوري بين السوق المحلي والألماني.
- **الصناعي د. أحمد غازي**: يشير إلى أنّ فرض الرسوم الجمركية وحده لا يكفي لمنافسة المنتجات الوافدة لأن ٨٠٪ منها منخفضة التكلفة وجودة رديئة. يضيف أنّ المصانع محاصرة بقوانين النظام السابق وفوضى المراكز الحدودية بعد "التحرير"، ما أدّى لدخول كميات ضخمة بلا جمرك ولا رقابة وانتشار تقليد الماركات. يطالب بدعم مؤسّسي للصناعة المحلية وحماية العلامات التجارية وإعفاء ضريبي مدّد للخمسة سنوات القادمة، مشيراً إلى معاناة الصناعيين من جهات الرقابة الحكومية السابقة.
- **الصناعي محمد كدرو**: يقترح منع استيراد المنتجات أو رفع الرسوم الجمركية بشكل كبير لحماية المنتج الوطني، مشيراً إلى أن الرسوم الحالية منخفضة جداً، ويؤكد وجود اكتفاء ذاتي وفائض تصديري في صناعات مثل الأحذية.

- **انس جزائري**: يتساءل عن غياب دور غرفة الصناعة بدمشق في حماية المنتج المحلي، معبراً عن شعور بالإهمال من الجهات المعنية.
- **نوار مكي**: يربط تفضيل المستورد بالغش وغياب ثقافة "صنع في سورية"، ويوصي بتخفيض الرسوم على المواد الأولية ودعم الطاقة.
- **الصناعي عصام الشامي**: في نفس إطار الحماية يعقّب على واقع الصناعة بعد رفع العقوبات (مايو ٢٠٢٥)، ويرى أن الصناعة السورية أمام فرصة تاريخية، لكن تواجه تحديات هيكلية: بنية تحتية متضررة، ضعف اليد العاملة المؤهلة، تشريعات استثمارية غير جاذبة، نقص التمويل، وارتفاع تكاليف الطاقة. يقترح إجراءات عاجلة (خلال ٦–١٢ شهراً) تشمل:
  - تشريعات محفّزة (إعفاءات ضريبية وخفض أسعار الأراضي).
  - توفير كهرباء صناعية مدعومة بأسعار منافسة (٣–٥ سنت للواط).
  - تمويل سريع منخفض التكلفة للصناعيين (صندوق دعم الطوارئ).
  - دعم تصدير مباشر (نافذة واحدة، تغطية تكاليف الشحن، المشاركة في معارض خارجية).
  - تدريب وتطوير عاجل للكوادر الفنية والإدارية.
  - إعادة تأهيل المدن الصناعية وربطها بالقطاعات الزراعية والصناعات القابلة للتصدير، وجذب رؤوس الأموال السورية في الخارج.

  يؤكّد أنّ القرار الحكومي السريع وإنشاء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص هما مفتاح إنقاذ الصناعة وضمان استدامتها بعد رفع العقوبات.

**المحور الثاني: المؤيدون لسياسة الاستيراد الحر (مبررات التأييد ورؤى التكيف)**

يرى هذا التيار أن الانفتاح الاقتصادي حتمي وإيجابي على المدى الطويل، ويدعو الصناعة للتكيف عبر تحسين الجودة وخفض التكاليف والتركيز على التصدير والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

**مداخلات المشاركين ومبررات تأييدهم (بعد التجميع والتلخيص):**

- **الصناعي نزيه شموط**: يعبر عن تفاؤله بقدرة الصناعة السورية على المنافسة والتصدير، مشيراً إلى فشل بعض البضائع الأجنبية أمام المنتج المحلي، ويطالب بدعم الدولة عبر إيجاد أسواق خارجية، تقليل تكاليف الكهرباء، إلغاء الرسوم على المواد الأولية، وحوافز تصديرية، مؤكداً أن الجودة والتسويق مفتاح العودة للأسواق العالمية.
- **الصناعي محمود المفتي**: يعبر عن أمله بمستقبل أفضل مع تحسن القطاع المصرفي وعودة البنوك المراسلة.
- **الاستشاري التنموي أكرم العفيف**: يرى أن الصناعة بخير مع توفر الأمان والإعفاءات، مشيراً إلى قدرة حلب على تصنيع منتجات متنوعة، ويؤكد إمكانية النباتات الطبية لخلق فرص عمل.
- **المهندس الاستشاري محمد الضاوي**: يدعم التركيز على النباتات الطبية والتصنيع الجزئي للشركات العالمية، مستفيداً من الموقع الجغرافي والمهارات السورية.
- **الخبير ركاد الحميدي**: يعارض منع الاستيراد ويقترح رسومًا جمركية معقولة لتجنب المعاملة بالمثل، مؤكداً أن شعار "صنع في سورية" يجب أن يكون الهدف.
- **الدكتور يحي ركاج**: يؤكّد أن الميزة التنافسية السابقة للصناعات السورية كانت في توفر مدخلات إنتاج منخفضة التكلفة. اليوم، بالرغم من التحديات، يمكن للصناعات أن تستفيد من التصنيع الجزئي عبر إنتاج مكوّنات لبعض المنتجات العالمية (مثل القطع الميكانيكية أو الكيماوية). يرى أن "التشبيك" مع الشركات العالمية هو الحلّ الأسرع لبناء قدرات تنافسية حتى تستعيد الصناعة مكانتها.
- **الاستشاري علي الأحمد**: يؤيد الروح التفاؤلية ودراسة الواقع كأساس للنجاح.
- **الصناعي مفيد ماشفج**: يدعم رؤية نزيه شموط التفاؤلية.

**المحور الثالث: الحالة الوسطية والمقترحون لسياسات توفيقية (مواقف متوازنة أو حلول وسيطة)**

يسعى هذا التيار للتوفيق بين حماية الصناعة المحلية والانفتاح المستقبلي عبر "حماية ذكية" وإصلاحات هيكلية.

**مداخلات المشاركين ومواقفهم (بعد التجميع والتلخيص):**

- **الاستشاري إياد أنيس محمد** : يؤكد أهمية معرفة مصير الصناعة في ظل الاقتصاد الحر، ويدعم الحماية الذكية مع مقترحات عملية.
- **الدكتور فادي عياش**: يدعو لـ "حماية ذكية" مؤقتة تستهدف المنتجات ذات الميزة التنافسية، معارضًا منع الاستيراد لتجنب الاحتكار والتهريب، ويقترح رسومًا جمركية متدرجة وتكامل في سلاسل القيمة العالمية، مشيراً إلى دراسة "تنمية الصناعة الوطنية".
- **الخبير الاقتصادي سمير العيطة**: يربط نجاح الاقتصاد بدولة قانون تضمن الحريات والشفافية.
- **الصناعي المهندس خالد الطهاوي**: يقترح تأسيس هيئة للصادرات تدعم المنتجات بمواصفات عالمية والتسويق الخارجي.
- **الاستشاري يونس الكريم**: يدعو لسلطة قانونية مستقلة وقروض مالية، متشككًا في جاذبية الاستثمار بالرغبات فقط.
- **الاستشاري محمد الضاوي**: يقترح حماية جمركية مشروطة بمعايير الجودة أو فروع صناعية محلية.
- **الصناعي عاطف طيفور**: يطالب بتعرفة كهرباء منافسة كأولوية، ويقترح مؤتمرًا صناعيًا شاملاً يركز على الصناعات الزراعية.
- **الاستشاري محمد زهير تغلبي**: يدعو لحماية مؤقتة لتمكين الصناعة من التعافي عبر رسوم جمركية وقيود إدارية. و يدعو لحماية لسنة واحدة لترميم الصناعة وتحسين الجودة.
- **الاستشاري فؤاد اللحام**: يقترح حماية فعالة ومحدودة بمسؤولية ثلاثية ( حكومة، صناعي، مستهلك ) مع حملة وطنية لدعم الصناعة.
- **الاستشاري علي الأحمد**: يؤكد أن "الحوكمة الرشيدة" هي الأمر الأساس؛ فلا منع مطلق ولا إغراق للأسواق بسلع مدعومة. يستشهد بتجربة النمسا في صناعة السيارات ( إنتاج محركات وخزانات وقود ) كمثال على كيف يمكن لبلد صغير أن يكون لاعبًا فاعلاً ضمن سلاسل القيمة العالمية. يرى أن الحمائيات يجب أن تكون مقتصرة وواضحة سياسيًا وغير مانعة للمنافسة، مبنية على معايير اجتماعية وتشغيلية.

- **رئيس غرفة الصناعة المهندس أيمن مولوي**: يشرح آلية عملية: إذا قدّم أي صناعي بيان تكلفة حقيقي لمقارنة المنتج المحلي مع المستورد وسعر الرسوم الجمركية، فإن غرفة صناعة دمشق ستنسّق مع الوزارة لرفع الرسم الجمركي بعد التحقيق. هذه الخطوة تعطي الصناعيين وسيلة عملية لحماية منتجاتهم عبر أدلة موضوعية.
- **الصناعي عصام الشامي**: يرى فرصة تاريخية بعد رفع العقوبات مع حلول سريعة مثل تشريعات محفزة ودعم التصدير.
- **الخبير المالي عامر الياس شهدا**: ينصح بتوقعات واقعية واستقرار سياسي لجذب الاستثمار.
- **الخبير محمد ركاد حميدي**: يرى أن الرسوم الجمركية تعيق الميزان التجاري، ويدعو لرسوم موحدة مع قبول خسارة الميزان مؤقتًا.
- **الدكتور رياض كحاله**: يقترح فرز الصناعات لتخصيص الحماية حسب المنتج والمنافسة.
- **الصناعي عبد اللطيف السبع**: يدعم فكرة تطوير عمل هيئة الصادرات.

**جدول المقارنة والتحليل**

| المحور الرئيس | المداخلات | ٪ | أهم الأفكار الإيجابية | أهم المخاوف/الأفكار السلبية |
|---|---|---|---|---|
| المحور الثالث: الحالة الوسطية | ٤٠ | ٥٠٪ | - تحقيق توازن بين الحماية والانفتاح.<br>- بناء صناعة قوية ومنافسة على المدى الطويل.<br>- دعم الصناعات الواعدة وذات الميزة النسبية (مثل النباتات الطبية). | - مخاطر الاحتكار إذا كان المنع مطلقًا.<br>- تشجيع التهريب وخسارة العوائد المالية من منع الاستيراد.<br>- عدم وجود بيئة قانونية ومالية شفافة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المحور الأول: المعارضون | ٢١ | ٢٦٪ | - حماية الصناعة الوطنية من الانهيار.<br>- الحفاظ على فرص العمل المحلية.<br>- استعادة السيادة الاقتصادية والمعاملة بالمثل تجاريًا. | - تدهور حتمي للصناعة المحلية وانهيارها.<br>- ارتفاع البطالة وتخفيض العمالة.<br>- إغراق السوق بمنتجات رديئة أو منتهية الصلاحية. |
| المحور الثاني: المؤيدون | ٢٠ | ٢٤٪ | - تحفيز الصناعة المحلية على التطور وتحسين الجودة.<br>- الاستفادة من الميزة التنافسية لسوريا (تكاليف إنتاج منخفضة، أجور منخفضة).<br>- إمكانية التصدير والوصول للأسواق العالمية (خاصة الخليج). | - ربط سمعة المنتج السوري بتهريب الممنوعات.<br>- الحاجة إلى دعم حكومي (كهرباء، ضرائب، تمويل).<br>- عدم جاهزية بعض الصناعيين للمنافسة الخارجية. |
| الإجمالي | ٨١ | ١٠٠٪ | | |

## الخاتمة والاستنتاجات

يكشف الحوار عن انقسام واضح في الرؤى بين خبراء الاقتصاد والصناعيين السوريين حول سياسة الاستيراد الحر. يرى غالبية الصناعيين أن هذه السياسة قد أدت إلى تدهور حاد في الصناعة المحلية، مع دعوات ملحة لحماية فورية وقوية ( مثل رفع الجمارك أو منع الاستيراد ) لإنقاذ ما تبقى من الصناعات. في المقابل، يرى تيار آخر أن الانفتاح حتمي أو يمكن أن يكون فرصة، مع التركيز على ضرورة تحسين القدرة التنافسية للمنتج السوري من خلال الجودة، التسويق، خفض التكاليف ( خاصة الكهرباء )، ودعم التصدير، ودمج الصناعة في سلاسل القيمة العالمية. يبرز تيار ثالث الحلول الوسطية، التي تدعو إلى "حماية ذكية" ومؤقتة وموجهة، لا تمنع الاستيراد بشكل مطلق ولكن تضبطه برسوم جمركية متدرجة، مع التركيز على إصلاحات هيكلية شاملة ( كهرباء، تمويل، تشريعات، مكافحة تهريب ) وتنمية الصناعات الواعدة. هناك شبه إجماع على أن الصناعة السورية تعاني من تحديات هيكلية عميقة ( تكاليف مرتفعة، بنية تحتية متضررة، نقص تمويل، غياب بيئة قانونية محفزة ) تفاقمت بفعل سنوات الحرب والحصار.

يُلاحظ وجود توتر بين الحلول قصيرة الأمد (الإسعافية) والرؤى طويلة الأمد (الاستراتيجية). فبينما يطالب المعارضون بإجراءات فورية وجذرية مثل مضاعفة التعريفات الجمركية أو الحظر الفوري للاستيراد، مشيرين إلى "عدم وجود وقت للمناقشات" وأن "الصناعة تحتضر"، يقترح المؤيدون وذوو الموقف الوسطي استراتيجيات متعددة السنوات، وحماية ذكية، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ومؤتمرات صناعية شاملة. هذا يسلط الضوء على توتر جوهري بين الإلحاح المتصور للأزمة (الصناعة على وشك الانهيار) والطبيعة المعقدة والمستهلكة للوقت للإصلاحات الهيكلية اللازمة للقدرة التنافسية على المدى الطويل. إن الطلب على تدخل فوري، يكاد يكون على مستوى الطوارئ، يشير إلى عدم ثقة عميق في فعالية أو سرعة تنفيذ السياسات طويلة الأجل. وهذا يعني أن الصناعة تشعر بأنها لا تستطيع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة الانتقالية اللازمة لكي تؤتي الخطط الاستراتيجية ثمارها. يواجه صانعو السياسات معضلة حرجة: قد توفر تدابير الحماية القاسية راحة مؤقتة ولكنها تخاطر بخنق الابتكار وخلق عدم الكفاءة، بينما قد يؤدي السعي وراء الإصلاحات طويلة الأجل إلى ضرر لا رجعة فيه للقاعدة الصناعية على المدى القصير. من المرجح أن تحتاج الاستراتيجية الناجحة إلى الجمع بين الإغاثة الفورية والمستهدفة مع رؤية طويلة الأجل واضحة وموثوقة ومُعلنة جيداً.

التركيز على التأثيرات المتوقعة للسياسة الحالية:

إذا استمرت سياسة الاستيراد الحر دون ضوابط أو دعم فعال للصناعة المحلية، فإن التوقعات تشير إلى استمرار تدهور الصناعة، وإغلاق المزيد من المصانع، وارتفاع معدلات البطالة، مما سيؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى الاستقرار الاجتماعي. هناك مخاوف من أن تؤدي هذه السياسة إلى تحويل السوق السوري إلى مجرد سوق استهلاكي للمنتجات الأجنبية، مما يقضي على أي فرصة لإعادة بناء قاعدة صناعية قوية ومستقلة.

إن غياب الحوكمة والرقابة يمثل عاملاً رئيساً في تفاقم الأزمة. فالإشارات المتكررة إلى "التسعير غير المنضبط" للواردات، و"السلع المهربة"، و"غياب الرقابة على المعابر الحدودية"، و"التقليد"، و"غياب الرقابة الحقيقية"، تشير إلى إخفاقات منهجية في الحوكمة وتطبيق اللوائح. هذا يعني أن المشكلة لا تكمن فقط فيما يتم استيراده، بل في كيفية دخوله وتسعيره في السوق. وهذا يخلق ساحة لعب غير متكافئة حيث تتضرر الشركات المحلية المشروعة بسبب المنافسة غير المشروعة أو سيئة التنظيم. وهذا يشير إلى أنه حتى

لو تم رفع التعريفات الجمركية، فإن الحماية المقصودة ستُقوَّض بدون تطبيق فعال ضد التهريب والتقليد. كما يعني أن قدرة الحكومة على إدارة "اقتصاد مفتوح" تعوقها بشدة ضعف المؤسسات والفساد. أي سياسة اقتصادية فعالة، سواء كانت حمائية أو ليبرالية، تتطلب حوكمة قوية، وأطراً قانونية شفافة، وهيئات تنظيمية فعالة. الوضع الحالي يوحي بأن معالجة هذه القضايا الأساسية أمر بالغ الأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، من التعديلات المحددة في السياسة التجارية. فـ "اقتصاد البسطات والمهربات" لا يمكن أن يعمل حقًا كسوق حرة.

في المقابل، إذا تم تبني مقاربة "الحماية الذكية" المتدرجة، مع التركيز على معالجة التحديات الهيكلية (كهرباء، تمويل، تشريعات، مكافحة تهريب)، وتوجيه الصناعة نحو التخصص والاندماج في الأسواق العالمية، فإن الصناعة السورية قد تتمكن من التعافي والنمو على المدى الطويل، وتحقيق "صنع في سورية" كشعار وطني ذي قيمة تنافسية.

يأمل فريق الاشراف في المجموعة يكون موفقاُ في عرض وجهات النظر الواردة في المداخلات قدر الإمكان